الأهرام

المصدر :

التاريخ :

■ حول الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي

عن الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي:
ليس في الإمكان أسوأ مما كان!

عبد الإله بلقزيز

باحث عربي من المغرب

مقدمة

لم يكن سرّاً أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فتحت قنوات اتصالات سرية مع مسؤولين في الدولة الصهيونية منذ فترة بعيدة، فقد كشف الإعلام الغربي ـ والصهيوني ـ عن ذلك في مناسبات عدة. بل إنها استقبلت في تونس شخصيات من الطبقة السياسية الاسرائيلية ذات المواقع النافذة في أجهزة القرار. وكان ذلك، في جملته، فصلاً من فصول حوار لم يتوقف مع قوى الكيان الصهيوني، بدأ منذ عقدين بالحوار مع «القوى الديمقراطية اليهودية» في دولة اسرائيل ـ بمبادرات منفردة ـ قبل أن يتكرس سياسة رسمية من خلال إجازته في دورات المجلس الوطني الفلسطيني خلال عقد كامل. على أن الذي لم يكن ـ ربما ـ وارداً في الحسبان، أن تتمخض تلك الاتصالات ـ في غمرة مفاوضات رسمية في واشنطن ـ عن «اتفاق» بين المنظمة والحكومة الصهيونية أنجز سريعاً، وعلى حساب التزامات وطنية وعربية لقيادة منظمة التحرير، بل وحتى هذا المسار السياسي الذي قطعه عمل الوفد الفلسطيني المفاوض في إطار مفاوضات التسوية في واشنطن! ومبعث الغرابة في ذلك كله، هزالة الصفقة التي أبرمتها قيادة المنظمة مع الدولة الصهيونية، والتي لم يخفف من فجاعتها وصف «الاتفاق» بأنه «اولي» ضمن صفقة أشمل ستمتد في مشمولاتها الترابية لتطول كل أراضي القرار ٢٤٢!

ليست مفاوضات «أوسلو» إلاّ إخراجاً سياسياً لـ «الاتفاق». أما المعطيات التي صنعته، فقد تهيأت سلفاً قبل إبرام هذه الصفقة السرية. وهي، عموماً، كان يمكنها أن تثمر اتفاقاً آخر في أوضاع مختلفة، وفي مكان آخر، وربما في ظروف أفضل، ولكن من دون أن تُحدث تغييراً حاسماً في حصص الجلاد والضحية: الحصص التي قررتها القوة على الأرض قبل أن يتفاوض عليها المتفاوضون في الغرف المغلقة. في عرض سريع نسوق العناصر والمعطيات التي صنعت «اتفاق» أوسلو وقررت ـ سلفاً ـ نتائجه:

١ ـ حمل مطلع العقد الحالي تحوّلاً مفاجئاً ورهيباً في توزيع القوة على الصعيد الكوني. جاء ذلك

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

في سياق التصدع الهائل الذي أصاب البنية القومية والاقتصادية السوفياتية، وسرت نتائجه تحللاً وتفسخاً في الأطراف الأوروبية الشرقية. ولم تكن قد انصرمت سنتان على بداية أزمة البلطيق والقوقاز، حتى كان الاتحاد السوفياتي ينهار وتتشظى أوصاله. وقبل ذلك بقليل، كانت قواته العسكرية تنسحب من شرق أوروبا لتقتسم الجمهوريات المستقلة تركتها البشرية والتسليحية.

نشأ عن ذلك فراغ رهيب في المناطق التي عُدَّت ـ باستمرار ـ مناطق نفوذ عسكري وسياسي للاتحاد السوفياتي، أو التي عدّت مناطق تقاسم نفوذ بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها منطقة «الشرق الأوسط». في المقابل، كانت الولايات المتحدة تتلقى عائدات هذا التراجع والانهيار توظيفاً جديداً لرصيد القوة الكونية لديها. وفي زمن قياسي، كانت قد استعادت «أملاكها» التي خسرتها في حقبة الحرب الباردة وحروب التحرر الوطني، واستعادت احتكارها للقوة على الصعيد العالمي. ووفّر لها ذلك أفضل السبل لإعادة إخضاع الجيوب المتمردة عبر العالم، واحتكار إدارة الأزمات الموروثة، وصناعة وَصْفات التسوية لها بما يناسب مصالحها الاستراتيجية. في امتداد ذلك، نجحت الادارة الأمريكية في الانفراد بإدارة أزمة «الشرق الاوسط»، بعيداً عن أية منافسة، ليس السوفياتية فحسب ـ وقد صارت جزءاً من الماضي الذي لم تَرِثْه روسيا ـ بل الأوروبية ايضاً؛ ناهيك عن أن ذلك قد اقتضى اخراج ملف الصراع العربي ـ الصهيوني من أدراج الأمم المتحدة ومجلس الأمن ـ ومقولة المؤتمر الدولي ـ ووضعه ضمن إطار مؤتمر اقليمي مراقب. إن المسيرة التي أطلقها «مؤتمر مدريد» في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ ـ بنتيجة ذلك الانهيار الرهيب الذي عصف بميزان القوى الدولي ـ هي التي قادت إلى توقيع «اتفاق» غزة ـ اريحا «أولاً» في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. أما دزينة الجولات الفاصلة بين احتفالي الافتتاح والاختتام، فلم تكن أكثر من تمرين سياسي قاس لتطويع الموقف الفلسطيني واستدرار تنازلاته، وانتزاع اعترافه بقدَرية السيطرة الأمريكية المطلقة واستحالة التطلع إلى تحصيل أية حقوق من دون استجداء الوساطة الأمريكية[1].

٢ ـ صنعت حرب الخليج منعطفاً جديداً سيئاً في مسار الصراع العربي ـ الصهيوني، وفي توازنات قواه. كان الوطن العربي قبل كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ على أعتاب احتواء التفوق الاستراتيجي الصهيوني، بعد خروج العراق منتصراً من حرب الخليج الأولى ونجاحه في بناء قدرة ردع استراتيجي هائلة. وحدث، لأول مرة، أن حصل على الأرض كسر مادي لاحتكار القوة من طرف اسرائيل. وإذا أضاف المرء إلى الصورة ذلك الميل الذي أبداه العراق إلى لعب دور استراتيجي جديد في الصراع العربي ـ الاسرائيلي يتناسب وقدرته، كما يتناسب واختياره السياسي القومي، تبيّن كم أن شروطاً جديدة ـ ايجابية ـ قد نشأت اقليمياً لتصبح رافداً استراتيجياً للانتفاضة الفلسطينية، ومناسبة نادرة لبناء موقف عربي اعتراضي متماسك وقوي. وحين انطلق العدوان على العراق، كانت هذه الامكانات تتبدد في مرابضها قبل أن يجري أي شكل من أشكال توظيفها مادياً. لم تكن النتيجة أن حصل تدمير للقدرة الاستراتيجية العراقية فحسب، بل جرى ـ في امتدادها ـ تغذية الآلة العدوانية الصهيونية بما فاض عن حاجتها لضمان التفوق العسكري، دون احتساب التآكل الذي دبّ في أداء النظام العربي و «وحدة» قواه، وسقوط المنطقة مجدداً في قبضة الاستعمار المباشر. وكما انغمست القيادة السياسية لمنظمة التحرير في تأييد العراق، وفي

---

(١) وكم كان دالاً أن تتكرر مطالب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالتدخل الأمريكي في مفاوضات واشنطن للضغط على الوفد الاسرائيلي من أجل دفعه إلى مناقشة القضايا الجوهرية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التعبير عن الشعور بأن مرحلة الهجوم الوطني على قوى العدوان قد أزفت، كذلك انغمست في الاعتراف بنتائج حرب كانون الثاني / يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩١، وفي تصوير المرحلة مرحلة اختتام حلم التحرير الوطني! ولم تكن قد شدّت الرحال إلى «مدريد» إلاّ حين تراءت لها، في المشهد القادم، صورة اسرائيل الكبرى تبتلع ما تبقى من الأرض والحقوق من دون أن تخشى مقاومة.

٣ ـ منذ خرجت الثورة الفلسطينية إلى الوجود ـ في صيغتها السياسية والتنظيمية الحديثة ـ وهي تطرح على الجوار العربي الرسمي، بل على كل الوضع العربي، «مشكلة» أمنية. أخذت هذه «المشكلة» مظهران **أولهما** قيامها بعمليات مسلحة ضد أهداف صهيونية انطلاقاً من قواعد في الأردن ولبنان، مما كان ينجم عنه قيام قوات العدو بضرب أهداف في عمق الجوار العربي لفلسطين، واحياناً اجتياح أراض عربية متاخمة، وفرض توقيت المواجهة على بعض النظم العربية، وتعريض الهدنة للنقض. **وثانيهما** تحوّل الثورة الفلسطينية إلى مرجعية سياسية وثقافية لأجيال من الشبيبة العربية، مما كان يعرّض استقرار سلطة النظم الحاكمة للاهتزاز. ومع نجاح السياسة العربية في احتواء «الخطر الفلسطيني» في الوضع العربي ـ بعد اعتراف النظام العربي بمنظمة التحرير في العام ١٩٧٤ ـ بدا كما لو أن صفقة عقدت بين الثورة الفلسطينية والدولة العربية، وقامت على معادلة الدعم المادي والسياسي العربي للمنظمة، مقابل فلسْطَنة الثورة وفك ارتباطها بالعمق العربي، وربط حركتها العسكرية تجاه اسرائيل بالقرار العربي. وإذا كان بعض عناصر هذه المعادلة قد اهتز في أكثر من مناسبة، فقد بقي منه وقوف المنظمة ـ خصوصاً بعد حرب لبنان العام ١٩٨٢ ـ بعيداً عن صراعات وتناقضات الكيانات العربية، متوازياً مع بعض دعم مالي أتى يعوّض عن التحلّل السياسي العربي من القضية الفلسطينية. لكن اندلاع الانتفاضة وحرب الخليج أعادا الهاجس الأمني مجدداً إلى العقل العربي الرسمي. لقد أصبحت الانتفاضة عبئاً على أمن النظام العربي بعد أن رسخت قيماً ونموذجاً جديداً لدى جيل الشبيبة العربية الصاعد. كما أفصحت م. ت. ف. عن ميلها إلى كسر الحياد في العلاقات العربية ـ العربية بعد انحيازها الوطني المشرّف للعراق. فكان أن فتح النظام العربي حربه الاقتصادية على الشعب الفلسطيني لتجويعه وتجفيف مصادر قوة دفع الانتفاضة، وعلى منظمة التحرير لتخريب مؤسساتها الوطنية، وتطويعها، بل إذلالها. وحين بدأت سلسلة الاستقالات في قيادة المنظمة، بعد انفجار الأزمة السياسية والمالية، كانت حرب التدمير الاقتصادي قد نجحت في إنضاج صفقة غزة وأريحا.

٤ ـ ليس من شك في أن بذور غزة ـ أريحا «أولاً» بذرت قبل عشرين عاماً، منذ خروج «برنامج النقاط العشر» (البرنامج الوطني المرحلي) إلى الوجود، وبداية انعطاف العقل السياسي الفلسطيني نحو خيار التسوية السياسية. على أن هذه الموضوعة (موضوعة الربط بين غزة ـ أريحا والبرنامج الوطني المرحلي) تحتاج إلى قراءة حذرة تجنّباً لكل مطابقة آلية ثمّة من يحتاجها ـ الآن ـ لستره عورة «الاتفاق»[٢]! ذلك أن البرنامج الوطني المرحلي كان قابلاً لقراءتين، و ـ بالتالي ـ للتصريف السياسي من خلال استراتيجيتين: **الاولى** تمثّلته كضرورة تاريخية تستدعيها الواقعية السياسية وتكتيك التدرج والمرحلية وكسب الأنصار في المحيط العربي والدولي ضمن تصور تضعه محطة اضطرارية نحو التحرير الشامل وبناء الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل تراب فلسطين، كما

---

(٢) حين يقول محمود عباس (أبو مازن) أن «اتفاق» غزة ـ أريحا ينسجم مع توصية المجلس الوطني (١٩٧٤) التي تقضي بوجوب «إنشاء السلطة الوطنية على أي شبر يحرر من التراب»، فهو إنما يعبّر عن هذه الحاجة، متناسياً أن الشبر المحرر ليس هو الشبر المساوم عليه بصفقة تقيد التحرير، وأن السلطة الوطنية ليست الحكم الذاتي داخل الكيان الاسرائيلي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

جاء في أدبيات الثورة بعد تعديل الميثاق الوطني. أما الثانية فتصورته سقفاً نهائياً للعمل الوطني، قابلاً لأن تركّب عليه برامج مرحلية فرعية جديدة عملاً بواقعية لم يكن لها من المضمون سوى أنها الاعتراف بالأمر الواقع! وإذا كانت القراءة الأولى قد تشبثت بالخيار التحرري وبأسلوب العنف الوطني المسلح (العمل الفدائي) أو المدني (الانتفاضة)، فإن الثانية غلّبت كفة العمل السياسي والديبلوماسي، ونهجت سبيل التسوية السياسية، متدرجة في تعرجاتها من المراهنة على الدعم العربي ـ السوفياتي والمؤتمر الدولي، إلى المراهنة على الوساطة الأمريكية ـ المصرية، والتفاهم الفلسطيني ـ الاسرائيلي! ولقد نجحت المقاربة الثانية في أن تهزم الأولى منذ المجلس الوطني في دورته العشرين على الأقل حين حصلت قيادة المنظمة على قرار بالمشاركة في مؤتمر مدريد لـ «السلام» في «الشرق الأوسط». إن هزيمة عقيدة التحرر الوطني الفلسطيني أمام ايديولوجية التسوية هي ما جعلت الطريق سالكة لـ «اتفاق» غزة ـ أريحا.

٥ ـ يرتبط الإقدام على عقد صفقة ترابية من هذا الحجم مع اسرائيل بمسلكية سياسية مهيمنة في مؤسسات منظمة التحرير القيادية تضرب في الصميم منطق المؤسسة الحديثة وتعطّل العمل بقاعدة الاجماع الوطني والتوافق السياسي وسيل القواعد الديمقراطية التي تشكل قوام المؤسسات الحديثة. إن تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة ـ منذ ربع قرن ـ يكاد يكون، في بعض جوانبه، تاريخ صراع ضد سياسة احتكار القرار والانفراد بتقرير مصير القضية الفلسطينية، بعيداً عن قاعدة الاجماع والتوافق، وضداً على إرادة التصحيح الديمقراطي لمؤسسات العمل الوطني، وإقصاء لحق القوى الوطنية في المشاركة والإدارة القيادية الفعلية ـ الجماعية ـ للمنظمة. والأدهى أن م. ت. ف. ظلت الكيان السياسي العربي الوحيد الذي أتاحت له ظروفه الموضوعية أن يصنع ساحة سياسية مختلفة تتمتع بقدر نسبي من الديمقراطية. لكن إرادة صناعة هذه الساحة وتطويرها وحمايتها اصطدمت ـ باستمرار ـ بعقلية رسمية نهلت ثقافتها السياسية من الوضع العربي الرسمي، وأعادت إنتاج مسلكيات نخبه الحاكمة! إن سياسة الانفراد في صنع القرار الفلسطيني، وفي ادارة العملية الوطنية احدثت فساداً سياسياً وإدارياً ومالياً رهيباً في م. ت. ف.، وفتحت معارك داخلية مجانية استُنزفت فيها طاقات وإمكانات بشكل مجاني، فضلاً عن أنها قادت إلى رسم توجهات واتخاذ قرارات على درجة من الخطورة في نتائجها على العمل الوطني الفلسطيني، وعلى الحقوق الوطنية. وخيار غزة ـ أريحا «أولاً» محطة فادحة في السيرة الذاتية لسياسة الانفراد هذه.

تلك بعض أهم العناصر والعوامل التي كانت في خلفية الإقدام على صفقة غزة ـ اريحا «أولاً». وإذا كانت العوامل الثلاثة الأولى من جنس العوامل الموضوعية التي يستقل فعلها عن إرادة الثورة الفلسطينية وقيادتها الوطنية، فإن العاملين الأولين يُحتسبان ضعف العوامل الذاتية المتصلة ـ حصراً ـ باستعدادات هذه الثورة، وبثقافتها السياسية ومسلكية أطرها، وباختياراتها السياسية. ومن البيّن أن تغليب أحدها على الثاني في تفسير ما جرى هو اختيار يقع في صميم الفعل الايديولوجي الصريح: فحين يقوم مسؤولون قياديون فلسطينيون، من الفريق الذي صنع خيار غزة وأريحا، أو مثقفون ممن دافعوا عنها...، بالتأكيد على الدور البالغ للتحوّلات العاصفة ـ التي طرأت على نسق العلاقات والتوازنات في النظام الدولي وفي النظام العربي ـ في خلق شروط جديدة صعبة للنضال الوطني الفلسطيني...، فذلك للتغطية على الفساد الإداري والاستفراد السياسي المسؤول في المنظمة عما يجري، وتبرير أسلوب التنازلات التفريطي الذي تحوّل ـ منذ عامين ـ إلى سياسة فلسطينية رسمية. وحين تركّز المعارضة الفلسطينية على الدور الرئيسي للعوامل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الذاتية في صناعة ما يجري، متجاهلة البيئة الدولية والبيئة الاقليمية، فذلك للتشهير بالسياسة الرسمية للقيادة الفلسطينية، وتسجيل موقف مبدئي، بعيداً عن الانتباه إلى ما عساها تكون ممكناته الراهنة في ضوء سلسلة الهزات السياسية التي ضربت البنية التحتية للقوة لدى العرب والفلسطينيين. ونحن ـ من جهتنا ـ سنحاول التأمل في الحدث بعيداً عن التبرير، وبعيداً عن مبدئية رومانسية تمتهن كتابة المواقف وتسجيلها التاريخ. فكلاهما طامة على العقل والعمل الوطني، إذ تقودان معاً إلى الاستعجال والتفريط، وإلى الانتظارية القاتلة. ويحتاج هذا الموقف النقدي إلى تحقيق التوازن بين الحقوق (وهي مقدسة) وبين الواقع (وهو موضوعي)، بين تحليل يأخذ في الاعتبار دور العوامل الذاتية، وإمكانات إحداث التعديل في الشروط الذاتية للعملية الوطنية، كما يأخذ في الاعتبار دور العوامل الموضوعية وما قد تعتمل في جوفها من احتمالات التغيير.

على اننا نحتاج ـ في هذه المرافعة النقدية لـ «الاتفاق» ـ إلى التمييز بين ما هو مبعث اعتراض في الشكل، وما هو مبعث رفض في المضمون والجوهر، على الرغم من صعوبة إدراك الفارق بينهما.

أولاً: «الاتفاق» في الشكل

أول ما يسترعي انتباه القارىء في هذا «الاتفاق»، ويحمل على النقد، تسميته ـ شكلاً ـ بالاتفاق! والواقع أن لا شيء فيه يبرر هذه التسمية. فالاتفاق ـ أي اتفاق ـ كناية عن نص يترجم صفقة سياسية تراعي مصالح الطرفين المتعاقدين. قد لا تكون هذه المصالح متوازنة، إذا كان توازن القوى الذي صنع الاتفاق مختلاً لصالح أحد الفريقين المتعاقدين، ومع ذلك، فإن الحدّ الأدنى من حقوق الفريق المهزوم يؤخذ في الاعتبار عند صياغة وثيقة الاتفاق، وإلاّ ما الذي يدعوه إلى قبول اتفاق لا يلبي ذلك الحدّ الأدنى؟! إن مجرد توقيع الاتفاق من قبل المهزوم ليس هدفاً يستحق النضال، أو يستحق وقف النضال، إذا لم يكن في ذلك ما يرضي جانباً من مطالبه، أو يفتح الباب أمام تحصيل جزء آخر من حقوقه في مراحل لاحقة. أما «اتفاق» غزة ـ أريحا «أولاً»، فخلوّ من أي سبب يحمل على الاعتقاد في أنه اتفاق تعاقدٍ بين طرفين. إنه يعطي اسرائيل كل شيء ولا يعطي الشعب الفلسطيني شيئاً! فهو يضفي الشرعية على الاحتلال، ويتجاهل حق تقرير المصير الوطني والاستقلال، ولا يقدم أية ضمانات لتطوير الصفقة السياسية بما يؤمّن تحقيق المطالب الوطنية الفلسطينية. إنه نص استسلام تقدمه اسرائيل ـ بشروطها ـ لقيادة م. ت. ف. كي توقعه كما فعلت في حديقة البيت الأبيض! فمن أين يأتي النصر؟!

بعيداً عن هذه الملاحظة الخارجية، نستطيع أن نسوق ثلاث ملاحظات نقدية في الشكل تضع الاستفهام على صفقة غزة ـ أريحا.

١ ـ إن هذا الاتفاق أجيز فلسطينياً خارج إطار الشرعية الديمقراطية، إذ لم تجر إحالته إلى المجلس الوطني الفلسطيني للبتّ فيه، بل ولم يعرض حتى على المجلس المركزي قبل توقيعه. وحيث جرى بحثه في اللجنة التنفيذية ـ وهي هيئة لا تملك صلاحية التقرير ـ لم يحظ بالإجماع أو التوافق! وغني عن البيان أن هذا الاغتصاب السياسي للصلاحيات، الذي قامت به مجموعة من قيادة م. ت. ف.، عمل غير شرعي تماماً من وجهة نظر الممارسة الديمقراطية، وينسف ـ من الأساس ـ كل رصيد المنظمة التاريخي. ويمكن القول إنه يحدث ـ لأول مرة ـ أن كان عنيفاً بهذه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الحدّة. فقد جرت العادة أن تحال قضايا أقل حساسية من قضية التصرف بمصير التراب الوطني الفلسطيني إلى المجلس الوطني، ويُفتح حولها أوسع حوار وطني قبل الحسم التقريري فيها. وكان في ذلك بعض الضمان لمبدأ المشاركة السياسية ومراقبة تنفيذ اختيارات الشعب الفلسطيني وتحقيق التوازن الضروري بين مؤسسات المنظمة.

إن محاولة تبرير هذا الاغتصاب الإداري غير الشرعي بالقول: إن اللجنة التنفيذية حصلت على تفويض من المجلس الوطني الأخير بإدارة عملية التفاوض، لا تستند إلى أي أساس. ذلك أن «التفويض» المزعوم كان مشروطاً بتمسك المنظمة بالثوابت الوطنية ولم يكن مجرد توقيع على بياض. وما قام به فريق التسوية في قيادة المنظمة شيء أقرب إلى تدمير تلك الثوابت الوطنية. ونحن على اقتناع بأن فريق التسوية الثلاثي في اللجنة التنفيذية لم يكن يثق بشرعية خياره، فأحجم عن إحالة «الاتفاق» إلى المجلس الوطني، و ـ بدلاً من ذلك ـ أجازه في جنح الظلام بعيداً عن معمله الطبيعي والشرعي. وهذا يكفي للردّ على قصة التفويض المزعوم.

٢ ـ لا يشبه «اتفاق» غزة ـ أريحا اتفاقية الحكم الذاتي المبرمة في إطار «كامب ديفيد»، لأن الأول جزئي والثانية أشمل؛ لعل وجه الشبه الوحيد بينهما هو كونهما معاً حلاً منفرداً للصراع العربي ـ الصهيوني. والحل المنفرد ـ بطبيعته ـ يأتي ثمرة تفاوض مختل، ويترجم على الأرض مكاسب استراتيجية: الاستفراد الاسرائيلي بكل طرف عربي على حدة. وفي ذلك أيضاً مخاطر عديدة ليس أقلها تجزئة قضية الصراع العربي ـ الصهيوني، وتجزئة الحقوق العربية، وتحويل النزاع إلى نزاع حدودي بين دولة اسرائيل والبلدان العربية المجاورة. لقد كانت م. ت. ف. ـ بحكم كونها الحلقة الأضعف في السلسلة العربية ـ أكبر من ناهض الحلول الانفرادية ونبّه إلى مخاطرها. وظلت تعبر عن هذا الموقف حتى الشهور الأخيرة حين اتهمت سوريا ـ ضمناً ـ بأنها ترتب لحلّ منفرد. غير أن المفارقة في أن تسارع قيادة المنظمة إلى التفاوض السري ـ بعيداً عن التنسيق العربي ـ لكي تصل إلى «اتفاق» حكم ذاتي هزيل لا يستحق خرق قاعدة التضامن والتنسيق بين دول المواجهة العربية؛ بل الأخطر من ذلك التصرف في القضية الفلسطينية، وفي مستقبل العلاقة بالكيان الصهيوني، بمنطق يصرّ على أن يتجاهل أن القضية الفلسطينية قضية عربية وقضية إسلامية تهم مئات الملايين من العرب والمسلمين، وأن الكيان الصهيوني ليس مجرد احتلال للقدس والضفة والقطاع، و ـ قبلهما ـ المثلث والنقب والجليل، بل هو مشروع مزروع لمقاومة نهضة الأمة العربية، وتفكيك الكيانية القومية للمنطقة برمتها.

ويتعالى أكثر من صوت في الأوساط القيادية الفلسطينية مبرراً خيار الحل المنفرد بالقول: إن دول المواجهة العربية الأخرى تجري ـ بدورها ـ مفاوضات سرية مع اسرائيل خارج إطار التزاماتها العربية، وان م. ت. ف. لا ترغب في تقييد حركتها بعلاقة عربية من شأنها مصادرة استقلال قرارها... الخ. وغني عن البيان انه تبرير ضعيف ومتناقض، ولا يستوعب منطقه تساؤلات بديهية: ما الذي منع سوريا أو لبنان أو الأردن ـ حتى الآن ـ من توقيع تسوية منفردة؟ إنه الشعور بأنها لا تحقق المطالب المشروعة لها، وأنها ـ في حال توقيعها ـ لن تكون أفضل من غزة وأريحا التي قبلتها المنظمة. وستكون تفريطاً بقرارات أممية تنص على الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة. ولا شك أن الحديث الراهن عن استقلال القرار الوطني الفلسطيني لم يعد يقع في موقعه الطبيعي كدفاع عن خيار الثورة ضد احتواء الدولة (العربية)، بل صار ضرباً من الانعزالية الفلسطينية، لن ننتظر طويلاً حتى نرى بعض رموزها يفكّون ارتباطهم بالعروبة ليدافعوا عن العلاقة باسرائيل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

٣ ـ لم يتبلور «اتفاق» غزة ـ أريحا في سياق مفاوضات التسوية في مدريد وواشنطن، بل أتى ثمرة صفقة سرية على هامش عمل الوفد الفلسطيني المفاوض، وعلى حساب رصيد معركته السياسية. ومع أن مشاركة م. ت. ف. في المفاوضات قوبلت برفض قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وكان من الممكن جداً عدم الدخول فيها، إلّا انها أمّنت نوعاً من الإسناد العربي ـ عبر آلية التنسيق ـ للوفد الفلسطيني، الأمر الذي انعدم في مفاوضات «أوسلو» السرية، فأمكن ـ معها ـ للمفاوض الاسرائيلي بأن يملي شروطه ويستدرج قيادة المنظمة إلى توقيع وثيقة استسلام!

لكل هذه الأسباب، نعتقد أن شرعية الاعتراض الديمقراطي على «الاتفاق» شرعية مطلقة. فمن حق فصائل المقاومة أن تعلن مناهضتها ـ الديمقراطية ـ لـ «اتفاق» تجاوز المؤسسات الشرعية للمنظمة، وانتهك الأعراف والتقاليد الديمقراطية للثورة. ومن حق القوميين والماركسيين والاسلاميين العرب أن يرفعوا صوت الاحتجاج ضده، لأنه صادر حق الجميع في رفض الاعتراف بالواقعة الصهيونية. ومن حق دول المواجهة العربية أن ترفضه، لأنه حلّ منفرد يرتد سلباً على مجمل الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومن حق بعض قياديي الوفد المفاوض في واشنطن أن يجهر بالرأي المعارض ضده، لأنه كان طعنة في الظهر غير متوقعة (حيدر عبد الشافي). ومن حق بعض أعضاء اللجنة التنفيذية أن يستقيل منها لأنه «اتفاق» أساء إلى سمعتهم الوطنية لدى شعبهم ولدى العالم أجمع. وبكلمة، إنه «اتفاق» يستحق الرفض الديمقراطي من الجميع، لأنه ـ «بصرف النظر» عن مضمونه ـ أخرج إلى الوجود إخراجاً غير شرعي.

ثانياً: «الاتفاق» في الجوهر

«الاتفاق» الفلسطيني ـ الاسرائيلي قابل لأن يقرأ قراءتين سياسيتين متباينتين، بحسب منطلق القراءة، ومادتها، وفرضياتها. الذين يقرأون «الاتفاق» **كما هو**، أي من حيث هو نص مجرد يعين التزامات الطرفين تجاه منطقتي غزة وأريحا حصراً، من دون إدراج ما يقع من القضايا في حكم الاحتمال، يقطعون بأنه «اتفاق» هزيل في الجوهر وتفريطي من وجهة نظر الحقوق الوطنية الفلسطينية. أما الذين يقرأونه في ممكناته القادمة، على أساس التمييز بين المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي، فيرون فيه «اتفاقاً» يخلق آلية موضوعية تقود ـ في النهاية ـ إلى تحصيل تلك الحقوق الوطنية. غني عن البيان أن مادة القراءة الأولى هي نص «الاتفاق» والالتزامات المادية الرسمية الاسرائيلية فيه. وتحديداً تلك التي تتعلق بالانسحاب الجزئي[٣] من غزة وأريحا. أما مادة القراءة الثانية، **فليست ما هو كائن، بل ما «سـ» يكون**' وغير خافٍ على حاذق أن الأمر يتعلق ـ هنا ـ بفرضية وباحتمال أكثر مما يتعلق بواقع، مما يدخل السياسة في باب البناء على المجهول'

ربما تكون وظيفة هذا البناء للموقف السياسي الايجابي من «الاتفاق» على قوام افتراضي، تمكين الاتفاق من شرعية شعبية وسياسية من باب الربط بين المرحلة الانتقالية (الحكم الذاتي الجزئي) والمرحلة النهائية للحل (حق تقرير المصير والاستقلال)، وهي وظيفة دعوية في المقام الأول. لكن الثابت أن أهل هذه الأطروحة في عجز من أمرهم عن أن يقنعوا أحداً ـ ربما أنفسهم قبل غيرهم ـ بأن هذه «الآلية» ستتحرك وفق ما ارتأوه أو توقعوه. إنهم ـ في هذا ـ لا يفعلون سوى

---

(٣) هو انسحاب جزئي لأن الجيش الصهيوني سيبقى في المستوطنات، وعلى المعابر والجسور'

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تأويل نص ـ هو «الاتفاق» ـ وتصوّر المستقبل على مثال ذلك التأويل! متجاهلين أنه لا يقدم التزامات نصية خارج غزة وأريحا، ومتجاهلين أن القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني ـ إذا سمح له، بعد «الاتفاق»، أن يناضل! ـ لا تقدم إمكانية واقعية لإجبار العدو على تعميم انسحابه على مجمل مناطق الاحتلال في الضفة والقطاع والقدس من دون دعم عربي وعالمي ضربته في الصميم صفقة غزة وأريحا حين جعلت قضية الصراع قضية فلسطينية ـ اسرائيلية!

هذا الاعتراض الذي سقناه ضد القراءة الثانية اعتراض منهجي، في المقام الأول، على قراءة تُطابق ـ وهمياً ـ بين التأويل وبين واقع لمّا يتحقق بعد. أما اعتراضنا السياسي عليها، فسنجمله في أربعة انتقادات رئيسية. على أنه من المفيد ـ قبل ذلك ـ أن نتذكر أن أي موقف من «الاتفاق» لا يمكن أن يستقيم من دون ربط نص «الاتفاق» بنصوص الاعتراف «المتبادل» بين منظمة التحرير وبين اسرائيل. فذلك يساعد على تكوين فكرة أفضل عن رصيد المنظمة والشعب الفلسطيني من الصفقة، ويسمح ببناء أدلة قوية ضد فرضية «الآلية» المتحركة التي «سـ» يطلقها «الاتفاق».

القارىء في رسالتي الاعتراف اللتين وقعهما رئيس منظمة التحرير ورئيس وزراء الكيان الصهيوني يلحظ ـ أول ما يلحظ ـ فقدان التناسب، أو التوازن، بين حجم التنازلات التي قدمها كل طرف للآخر. ويمكننا تعيين ذلك الاختلال ـ من باب التمثيل فقط ـ في ثلاثة التزامات فلسطينية سيقت ـ مجاناً ـ من دون مقابل!

الالتزام الأول، وفيه تعهّد رئيس م ت ف. بوقف «الإرهاب»، يعني الكفاح المسلح[٤]، والانتفاضة استطراداً، من دون أن يحصل على التزام من رابين بإنهاء الاحتلال! وهو مبرر قيام عمل وطني فدائي وانتفاضي.

الالتزام الثاني، وفيه تعهّد ياسر عرفات بإعادة النظر في الفقرات التي تطعن في حق اسرائيل في الوجود ضمن «الميثاق الوطني» الفلسطيني، وعرضها على المجلس الوطني للتعديل، من دون أن يحصل ـ في مقابل ذلك ـ على التزام من رابين بالتخلي عن مشروع «اسرائيل الكبرى»!

الالتزام الثالث، وفيه يعترف أبو عمار بحق اسرائيل في الوجود[٥]، من دون أن يقابله اعتراف من رابين بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة وطنية مستقلة.

وهكذا يكون الاعتراف «المتبادل» **اعترافاً من جانب واحد** فقط هو منظمة التحرير، التي قدم رئيسها كل ما طلب منه، من دون الحصول على شيء يستر عورة هذه التنازلات المجانية! لقائل أن يقول إن التنازل الاسرائيلي المقابل ـ و «الثمين» ـ هو الاعتراف بمنظمة التحرير. سنتناول هذه المسألة المضخّمة بعد استكمال ملاحظتنا الشكلية على نصوص الاعتراف «المتبادل».

---

(٤) وهذا ما حاوله بعد أيام على توقيع «الاتفاق» حين طلب من الخلايا المسلحة لـ «فتح» وفصائل الثورة العاملة في الأرض المحتلة وقف عملياتها المسلحة ضد الأهداف الصهيونية.

(٥) للحصفاء أن يعرفوا أن ثمة فارقاً سياسياً جوهرياً ـ لا شكلياً ـ بين صيغتين للاعتراف. صيغة فيها **اعتراف بوجود اسرائيل**. وأخرى فيها اعتراف **بحق** اسرائيل في الوجود. الاعتراف، في الصيغة الأولى، اعتراف **اضطراري** بأمر واقع قهري ـ على الأقل في المرحلة الحالية والمنظورة ـ أما الاعتراف، في الصيغة الثانية، فهو دفاع عن الأمر الواقع القهري هذا دفاعاً **طوعياً وشرْعنةً** له. ولقد اختار رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة استعمال الصيغة الثانية للاعتراف في رسالته.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ملاحظتان شكليتان على نصوص الاعتراف في غاية الأهمية لفهم طريقة الإخراج البروتوكولي لاعتراف الطرفين، والمضمون الذي سينطوي عليه:

الملاحظة الأولى أن رسالة رابين صيغت ـ «شكلياً ـ كجواب على رسالة أبو عمار. والمجيب هو الكاتب الثاني، فإذاً، يستطيع أن يتجاهل أشياء في خطاب صاحب الرسالة الأولى. وهذا ـ بالذات ـ ما فعله رابين حين تجاهل أن يقدم التزامات في قضايا أشارت إليها رسالة رئيس المنظمة[٦]، فكتب نصاً شبه ابيض مكافئاً السخاء الفلسطيني (وهو عربي) ببخل يهودي!

الملاحظة الثانية هي أن رئيس المنظمة صاغ رسالة التزام كاملة من حجم كبير، كلما زادت كلماتها، زادت ـ بالتناسب ـ تنازلاتها. اما رئيس وزراء العدو، فلم تكلفه رسالته اكثر من ثلاثة أسطر موفراً على نفسه إطناباً يزج به في حديث جوهري!

سُقنا هاتين الملاحظتين للدلالة على خلو الاعترافين من أي توازن، وهذا أول الطريق إلى تعميم هذا الاختلال في الالتزامات التي سينص عليها «اتفاق» غزة ـ أريحا. ونكتفي بهذا حتى لا نحتسب ملاحظات أخرى شكلية من قبيل استهلال رسالة ابو عمار إلى رابين بعبارة «عزيزي» وتذييلها بعبارة «المخلص»[٧] وإجمالاً، نستطيع القول إن تبادل الرسائل بين الطرفين جاء في شكل تبادل لرسالة استسلام ورسالة تصديق المنتصر على ذلك الاستسلام. أو لنقل إن لعبة التبادل كانت أشبه ما تكون بلعبة مواجهة من مواجهات الاعتراف، يقدم فيها طرف التوبة عن خطيئته (وهو الضحية)، ويمهرها الثاني بالصفح والغفران (وهو الجلاد)!

لكن الملاحظة الجديرة بالتسجيل ونحن نقرأ نصوص الاعتراف، خصوصاً رسالة ابو عمار إلى رابين، هي تلك التي تتصل بالتزام سياسي ورد في الرسالة، ويمس الحريات العامة وحقوق الانسان في الأرض المحتلة، كما يمسّ مستقبل الانتفاضة والعمل الوطني في «الداخل». فرئيس المنظمة تعهّد بوقف «الارهاب» و «فرض الامتثال» على أطر منظمة التحرير، و «تأديب المخالفين»! وهذا يعني ـ في جملته ـ انتهاك الديمقراطية في الأرض المحتلة، ومصادرة حق المخالفين في التعبير المعارض عن رأيهم، واستئناف ممارسات قاومها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وما يزال. غني عن البيان أن هذا الالتزام ينتهك ـ أول ما ينتهك ـ «إعلان الاستقلال» الذي صدر عن الدورة الـ ١٩ للمجلس الوطني، والذي تضمن التزاماً ببناء دولة فلسطينية ديمقراطية تقرّ مبدأ الحريات العامة ويقوم نظامها السياسي على قاعدة الاعتراف بحق التعبير والتنظيم والتعددية السياسية والمشاركة... الخ. وهذا الانتهاك ليس أكثر من حلقة في سلسلة من الانتهاكات لقرارات المجلس الوطني أدّت إلى توقيع «اتفاق» غزة ـ أريحا «أولاً»! لكنه يقدم ـ منذ الآن ـ صورة عن «السلطة الوطنية» القادمة التي يقترحها فريق الصفقة الفلسطيني على الشعب! صورة سلطة تنزع إلى أن تكون تسلطية تعيد انتاج نموذج شقيقاتها العربيات (وهذه أخر معاقل «التضامن العربي»!) صورة تلغي تماماً تراث الثورة المشرق، حيث كانت الديمقراطية الفلسطينية تُصنع في «غابة من البنادق» كما كان يحلو لياسر عرفات أن يقول ذلك مزهواً. إنه أول ثمن فادح للانتقال من منطق الثورة إلى منطق «الدولة»[٧]!

---

(٦) حرّر رسالته بمنطق غير المعني بتقديم تعهدات، فكتب ما معناه أن اسرائيل تعترف بالمنظمة في ضوء التزامات رئيس المنظمة في رسالة الاعتراف

(٧) موقع «الاتفاق» السيد محمود عباس (أبو مازن) دعا المجلس المركزي في اجتماعه الأخير في تونس (١٠ ـ ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٣) إلى وجوب الانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لقد تعهّد السيد ياسر عرفات بفرض الامتثال وتأديب المخالفين، متجاهلاً أن ذلك يعني تعهداً بوقف العمل الوطني خارج إطار مفاوضات تتسوّل المطالب والحقوق من دون مصادر قوة ترفد الموقع التفاوضي؛ ومتجاهلاً أن ذلك يعطي للعالم صورة سيئة عن القيادة الفلسطينية ونموذجها في الحكم، ويرفع ـ أكثر ـ من صورة اسرائيل التي لم يتعهد رئيس وزرائها، في الاعتراف، بفرض الامتثال على ـ «وتأديب» ـ «ليكود» أو «شاس» أو «هتحياه» أو «كاخ» أو «غوش إيمونيم» أو قطعان المستوطنين الذين عارضوا «الاتفاق»! بل الذي يعتز ـ ومعه كل الطبقة السياسية الصهيونية ـ بالديمقراطية داخل كيان متعدد المشارب ومتضارب الاتجاهات والمنازع، والذي يعرف كيف يستثمر هذه الصورة لمزيد من دغدغة عواطف الرأي العام العالمي تجاه واحة/ دولة «متميزة» (!) داخل بيداء عربية يسودها العسكر وأشباه العسكر وثقافة الثكنات في السلطة!

غير أن رئيس المنظمة إذ يتعهد بما تعهد به، يفتح باباً يصعب إغلاقه في مجال تناقضات وصراعات البنية الاجتماعية الفلسطينية في أراضي الحكم الذاتي، وربما في باقي أراضي القرار ٢٤٢: إنه باب الاصطراع الأهلي بين إرادتين: إرادة المقاومة والجهاد، وهي شعبية، وإرادة الكبح والضبط وهي سلطوية. سيكون على الشرطة الفلسطينية العتيدة (وهي أهم مؤسسات الحكم الذاتي!) أن تنفذ مقتضيات رسالة رئيس المنظمة[٨]، وسيكون على كتائب المقاومة والجهاد أن تؤدي رسالة الوطن. فماذا كانت تريد اسرائيل أكثر من تهيئة المسرح الوطني في «الداخل» لاستقبال هذا المشهد الصعب؟!

لم نتجاهل ـ في ما قلناه ـ حجة المؤيدين «للاتفاق» بأن ثمن توقيعه متوازن مع كلفة الأداء (= التنازل)، وهذه الحجة هي أن الشعب الفلسطيني خرج من الصفقة بمكسب هو الاعتراف به كشعب والاعتراف بمنظمة التحرير بعد طول إنكار وتجاهل. والحقيقة إنها حجة ضعيفة، ولا يمكن التوسل بها لتبرير ذلك القدر الرهيب من التنازلات الذي أقدمت عليه قيادة المنظمة. وذلك لسببين:

السبب الأول أن الشعب الفلسطيني لم يكن في حاجة إلى اعتراف الكيان الصهيوني بوجوده، لأنه موجود على الأرض، وموجود في القرارات الدولية ذات الصلة بحقوقه الوطنية، بل هو موجود ـ حتى ـ في برنامج «حزب العمل» و «ميريتس» وهما شريكا الائتلاف الحكومي الصهيوني الحاكم. وحين كان الوفد الاسرائيلي في واشنطن يفاوض وفد «الداخل»، لم يكن يفاوض أشباحاً، بل كان يفاوض ممثلي الشعب الفلسطيني كما أقرّت بذلك مذكرات الدعوة إلى المفاوضات.

والسبب الثاني أن الاعتراف الصهيوني بمنظمة التحرير لم يعد شأناً يقع ضمن منطقة اللاءات الاسرائيلية الحمراء بالنظر إلى ما جدّ في جسم الحركة الوطنية الفلسطينية من تحوّلات في السنوات الثلاث الأخيرة، وجعل مسألة الاعتراف واردة، إن لم نقل مطلوبة! إن السؤال الأساسي الذي يحاول التهليل بالاعتراف إخفاءه هو: أي منظمة تحرير اعترفت بها اسرائيل؟ إنها ليست منظمة «الميثاق الوطني» والدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، ليست منظمة القرار ١٩٤، ومنظمة الكفاح المسلح وثورة حتى النصر، وليست منظمة صراع الوجود لا صراع الحدود... الخ: إنها منظمة الحكم الذاتي على الـ ٤٠٠ كلم٢ المنظمة التي التزمت بتعديل «الميثاق الوطني» لاستئصال ما يخدش شعور عدو جرى الاعتراف بشرعية وجوده على انقاض حقوق لا يملك أحدٌ

---

(٨) وليس لها إلاّ أن تنفذها لأن الالتزامات المنصوص عليها والموقعة ليست مزحة «إسرائيل» التي جعلت «اتفاق» غزة ـ أريحا امتحاناً لحسن نيّات المنظمة، ستراقب جيداً سلوك «السلطة الوطنية»، وستعطيها بالتقسيط بمقدار ما تقدمه المنظمة بالجملة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أن يتصرف بها، وعلى انقاض نصف قرن من الدراما التي سقط فيها مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين (كما لو كانوا جميعاً على خطأ!). إنها المنظمة التي التزمت بوقف «الارهاب» و «فرض الامتثال» على مناضلي الشعب و «تأديب المخالفين». إنها المنظمة التي تحول فيها الارهابي رابين إلى صديق يستحق «الإخلاص»! فهل في وسع اسرائيل أن ترفض عرضاً سخياً كهذا الذي تعيد فيه قيادة م. ت. ف. تقديم المنظمة بطريقة ترضى عنها اسرائيل؟! ولمستزيد أن نزيد فنقول: إن رابين لم يكن محرر رسالة الاعتراف الأولى، ولذلك لم يتورط في الاعتراف بالمنظمة قبل أن تعرض عليه القيادة توبتها في رسالة الاعتراف الفلسطينية التي تعدّ بطاقة تعريف جديدة لـ «مواطن» صالح توشر عليها اسرائيل تأشيرة الموافقة! ولذلك، فليس في الاعتراف مبرّر يسدّ ذرائع المعترضين أو يسمح بتسويق «اتفاق» غزة ـ أريحا.

بل نحن نذهب أبعد من ذلك فنقول: إن اسرائيل وجدت في الاعتراف بالمنظمة أهون الشرور حتى لا تضطر غداً إلى الاعتراف بقوى جديدة أكثر تشدّداً. إن المنظمة ـ على الأقل ـ تقبل بمبدأ التسوية السياسية، و «تقاسم» الأرض، بينما لا يقع ذلك ـ الآن على الأقل ـ ضمن اختيارات الحركة الاسلامية الصاعدة المنتظمة في إطار منظمتي «حماس» و «الجهاد الاسلامي» اللتين أدخلتا الصراع مع اسرائيل منطقة حساسة بتحريك البعد الديني للقضية. لقد انتصرت براغماتية اسرائيل في الاعتراف. وبدل أن يكون ذلك الاعتراف مكسباً لمنظمة التحرير ومطلباً لها، صار الآن ما يشبه مطلباً اسرائيلياً!

مجمل هذه الانتقادات الموجهة لرسالة الاعتراف الفلسطيني تسمح بسوق انتقادات اعتراضية سريعة على مضمون «الاتفاق» باعتبار الترابط الوثيق بين نص الاعتراف ورديفه («الاتفاق»):

أ ـ «الاتفاق» يعيد تعريف القضية الفلسطينية كقضية سياسية بين الدولة الصهيونية و «أقلية» سكانية لها مطالب وحقوق داخل إطار السيادة الاسرائيلية، وليس بوصفها قضية وطنية لشعب اغتصبت أرضه ويملك حق المطالبة بجلاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني في دولة ذات سيادة. أما التعبير السياسي المادي عن هذا التحول في تعريف جوهر القضية الفلسطينية فهو صيغة الحكم الذاتي التي ارتضتها المنظمة على بقعة صغيرة من أرض فلسطين! على أن الأنكى من ذلك أن «الاتفاق» إذ يتجاهل حق تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني، يعطي اسرائيل شرعية احتلالها الأرض، ولو لمدة خمس سنوات أخرى (إذا كان مرجع الحديث هو القرار ٢٤٢) ضداً على القانون الدولي! والمفارقة ـ المهزلة أن اسرائيل كانت تنتهك هذا القانون بقوة الأمر الواقع، وهو الاحتلال، أما الآن فهي تفعل ذلك، أي تحتل الأرض، برضا ـ «مرحلي»! ـ من منظمة التحرير!!!

ب ـ لا يتناول «الاتفاق» القضايا الجوهرية في الصراع وهي: القدس، والمستوطنات، واللاجئين، بل يتركها معلقة لمفاوضات الوضع النهائي. وبما أن الحكم الذاتي في غزة وأريحا لم يسفر عن مقاربة اختيارية أولية للمستوطنات التي تقع في هذه المناطق وللاجئين الذين نزحوا منها، فإن لنا أن نتوقع تعميم ذلك ـ خاصة في موضع المستوطنات ـ على مجمل الضفة والقطاع مما «سيشملها» لاحقاً الحكم الذاتي. وهذا ما يطرح مجدداً موضوع الولاية الجغرافية للتساؤل المشروع.

ج ـ يفتقر «الاتفاق» إلى آلية مضمونة لتطوير برنامج المطالب على قاعدته. إنه «إعلان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مبادىء، أكثر منه مسطرة اجرائية مقررة. ولما كان على مفاوضات القاهرة وطابا وتونس أن تتكفل بوضع تفاصيل تلك المسطرة، فلنا أن نتوقع ـ أيضاً ـ أن توضع وفق الشروط الاسرائيلية بعد أن ارتضت م. ت. ف. أن تتفاوض خارج إطار التنسيق العربي، وبالتزام فرض التهدئة السياسية في الأرض المحتلة؛ وبكلمة، بعد أن ارتضت تجريد نفسها ممّا به تحسّن موقعها التفاوضي!

د ـ بتوقيعها على «اتفاق» غزة ـ اريحا، تكون قيادة م. ت. ف. قد أعطت نفسها فائض حقّ في قضية هي ـ في التعريف الدقيق ـ من أملاك أمة هي الأمة العربية برمتها (= وليست أنظمتها!)، قضية ذات عمق ديني يرتبط بمصالح كل المسلمين، بل وأكثرية المسيحيين ممن ناهضوا التهويد والمشروع الصهيوني في فلسطين. ولا نقول هذا من باب تحميل الشعب الفلسطيني وحده أداء ثمن هذه الحقوق التاريخية من حقوقه المرحلية، ولا من باب المساس باستقلالية القرار الوطني، لأن ما حصلت عليه المنظمة من «حقوق» مرحلية لا يفتح الباب أمام تحصيل الحقوق التاريخية لاحقاً، بل هو يغلقها إغلاقاً؛ ولأن استقلالية القرار الوطني كانت ستحترم من الجميع لو أحسنت القيادة الفلسطينية استعمالها بما تستطيع به تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة. أما الذي حصل، فهو أنها أخذت أكثر من حصتها لتصادر حق الجميع في مواجهة كيان لم يزدع لاحتلال أرض فلسطين وتشريد شعبها فحسب، بل ـ وايضاً ـ لإجهاض وتدمير نهضة الأمة العربية، ثم لتصادر حق أجيال أخرى في النضال من أجل افتكاك أرضها من الاحتلال وانتزاع حقوقها التاريخية.

ثالثاً: الاتفاق والخسائر

بماذا خرجت م. ت. ف. ـ إذاً ـ من هذا «الاتفاق»، وماذا كسب معها الوطن العربي في هذا الذي حصلت عليه من الصفقة؟

إنها خرجت ـ وخرج معها كل الوطن العربي ـ بخسائر فادحة.

أول الخاسرين في «اتفاق» غزة ـ أريحا هي الديمقراطية الفلسطينية التي تعرضت لمذبحة سياسية هي الأولى في عنفها منذ ربع قرن، أطاحت بكل تراث الثورة، وأدخلت السلوك السياسي للمنظمة إلى «بيت الطاعة العربي» حيث القرار من أملاك الحاكم بأمره! وبعد هذه النكسة التي تعرض لها النظام المؤسسي في م. ت. ف.، سيكون صعباً تصوّر قدرة هذا النظام على إعادة إنتاج نفسه على القواعد ذاتها التي قام عليها في ما مضى، خصوصاً حينما نشأ بموازاته نظام مرجعي جديد هو «السلطة الانتقالية» التي ستتجه إلى المزيد من مصادرة سلطات واختصاصات م. ت. ف. وصولاً إلى وراثة وظائفها! وهذا في أساس الحديث المتزايد عن وجوب الانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة! على أن المشكلة لا تنحصر في أن هذا الانتهاك الذي تعرض له التراث الديمقراطي للمنظمة يعيد تفكيك الكيان الوطني المؤسسي الفلسطيني ليركبه من جديد على قوام تسلطي، بل يهدّد وحدة المنظمة ووحدانية تمثيلها، ويفتح الباب أمام تكوين سلطته على الأرض، مجردة من الرقابة الشعبية والوطنية التي كانت تجد في مؤسسات المنظمة إطارها التنظيمي.

وثاني الخاسرين هي الوحدة الوطنية الفلسطينية التي ظلت أفعل أداة في مقاومة مشروع التجزئة الصهيوني الذي استمر يهاجم الكيانية الوطنية الفلسطينية بمحاولات التبديد والتشريد والاقتلاع والايقاع بين فئات الشعب من دون نجاحات كبرى تذكر. ولنا الآن ـ بعد الصفقة ـ أن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

نتصور أربع جبهات لاستنزاف هذه الوحدة الوطنية: جبهة منظمة التحرير حيث الصراع محتدم بين دعاة «الاتفاق» وبين رافضيه، وحيث التهديدات بالتصفية متبادلة. وجبهة الصراع بين م. ت. ف. ـ وقيادتها على وجه التحديد ـ والحركة الاسلامية («حماس»، «الجهاد»...)، حيث التقاطب الحاد بين منطق السلطة ومنطق الجهاد. وجبهة التقاطب بين «الداخل» و «الخارج» حيث الجسم الرئيسي من الشعب الفلسطيني (أكثر من ثلاثة ملايين لاجىء) مستثنى من الصفقة. ثم الجبهة الداخلية بين المناطق التي شملها الحكم الذاتي والمناطق التي لم يشملها «بعد». ومع أن الفصائل العاقلة من الثورة الفلسطينية كالجبهتين الشعبية والديمقراطية، و «حماس» و «فتح» تعلن رغبتها في مقاومة كل خروج بالصراع عن قواعده الديمقراطية السلمية، ورغبتها في حماية التماسك الوطني، إلاّ أن الامتحان الرئيسي لهذه النوايا لن يبدأ قبل تسلّم قيادة م. ت. ف. لـ «السلطة الوطنية» ـ أو «نواتها» ـ في غزة وأريحا، والتصريح بنوع مقاربتها السياسية لإرادة الكفاح الوطني لدى من لم يلزموا أنفسهم بوقف «الإرهاب» أو الامتثال!

وثالث الخاسرين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والحقوق الوطنية للامة العربية. فـ «الاتفاق» لم يقدم اية مكاسب تذكر على هذا الصعيد، بل هو كرّس الاغتصاب الصهيوني للأرض، والهضم الصهيوني للحقوق، وأسبغ عليه شرعية سياسية أمام العالم، مقيداً إرادة الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بالتزامات لن يكون سهلاً نقضها بعد أن صار «الاتفاق» إلى ضمانة دولية. وهو سيرفع من درجة الاستنفار الدولي ضد كل مظهر من مظاهر كفاح الشعب الفلسطيني في «الداخل» و «الخارج» الذي سيجري تفسيره ـ من الآن ـ لا كنضال مطلبي تحرري مشروع، وإنما بوصفه «إرهاباً» يسعى إلى نقض التسوية وتخريب «السلام» في «الشرق الأوسط»، وقد يصعب أن يلقى دعماً عالمياً بعد أن أصبحت قيادة الثورة الفلسطينية شريكاً في «السلام». كما أن «الاتفاق» يضعف من موقع بلدان المواجهة العربية ويخفض من سقف مطالبها، ويفرض عليها ذيول التزامات لم تقدمها هي لاسرائيل، بل تبرّعت عليها بها قيادة منظمة التحرير مقدمة ـ بذلك ـ نموذجاً مرجعياً لنوع التسوية التي ينبغي أن تقوم بين الدولة الصهيونية ودول المواجهة العربية!

ورابع الخاسرين سمعة منظمة التحرير وتمثيليتها في الأرض المحتلة وفي اللجوء. لقد كانت هذه السمعة، في ما مضى ضاربة؛ وكانت تمثيليتها كاسحة وغير قابلة للمنافسة. وقد أسقطت ـ في مناسبات سابقة ـ رهانات «الخيار الأردني»، أو على شاكلة «روابط القرى» المرتبطة بالاحتلال. حتى حينما صعدت «حماس» صعودها المدوي في السنوات الثلاث الأخيرة، لم يَنْهَرْ ـ كثيراً ـ توازن القوى داخل الأرض المحتلة لغير صالح المنظمة. أما الآن ـ بعد أن غادرت موقعها إلى موقع «السلطة الوطنية» الهزيلة وبعد أن قبلت بالحكم الذاتي واعترفت بحق دولة العدو في الوجود ـ فقد دخلت مرحلة المقامرة بصورتها ونفوذها أمام قوى جديدة ورثت الروح الثورية التي انطلقت بها م. ت. ف. منذ أواخر الستينيات؛ مقدمة لها أفضل الشروط لإعادة الإمساك بالتمثيل الوطني الفلسطيني على قاعدة رفض التفريط في الحقوق الوطنية، وعلى قاعدة التمسك بخيار التحرر الوطني. وقد لا نستغرب ـ بعد الذي حصل ـ أن تنجح القوى الاسلامية في مدّ نفوذها إلى داخل م. ت. ف. وإعادة تركيب جسم تنظيمي جديد للحركة الوطنية[٩].

أما **خامس الخاسرين فهو الأمن القومي العربي** الذي سيقدم له «الاتفاق» فرصة

---

(٩) بوادر هذا المنحى تبدو في الاتفاق الاخير الذي وقّع بين «حماس» والجبهتين الشعبية والديمقراطية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لاستباحة تاريخية غير مسبوقة من خلال التطبيع العربي ـ الصهيوني الذي فتح «الاتفاق» بوابته المقفلة، ورفع عن مقاطعته الغطاء بعد سابقة «كامب ديفيد» الفاشلة. ولعل الأخطر في ما يعلنه «الاتفاق» أن «السلام» الفلسطيني ـ الاسرائيلي سيحول الكيان الفلسطيني الوليد إلى جسر تعبر منه الدولة الصهيونية إلى عموم المنطقة العربية. وهكذا يكون ثمن الانسحاب الاسرائيلي من مساحة ٤٠٠ كلم٢ هو احتلال كل المنطقة العربية اقتصادياً واستباحة أمنها. وغير خافٍ أن بداية التطبيع ستكون الاعلان الرسمي عن انتصار نظام «الشرق الأوسطي» ـ حيث الامبراطورية الاسرائيلية قطبه ـ على النظام العربي ورابطته الكيانية!

هذا كل ما تحصّل لدينا من صفقة غزة ـ أريحا. ولقائل أن يقول إنها أعطت موطىء قدم للكيانية الفلسطينية، وإن إبرامها يفتح الباب أمام تدفق أموال ومساعدات لتحسين أوضاع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، ويفتح الباب أمام تحسين أوضاع حقوق الانسان الفلسطيني، بما في ذلك إطلاق سراح آلاف المعتقلين وتفكيك خمسة من أكبر مراكز الاعتقال الصهيونية. ومع ذلك كله، نقول إن الثمن المدفوع كان فادحاً جداً على مصير القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني بحيث لا تتناسب تلك «المكاسب» مع الكلفة المدفوعة ـ من قضية ـ لقاء تحصيلها!

لماذا أقدَم، من أقدَم من قيادة م. ت. ف.، على إبرام هذه الصفقة؟ ما الحسابات التي حملتهم على فعل ذلك؟ إن الأمر يتعلق ـ هنا ـ بتصوّر تبلور لدى فريق من القيادة الوطنية الفلسطينية حول الأوضاع الجديدة للقضية الفلسطينية في الداخل، وعلى صعيد المحيطين العالمي والاقليمي سنعرض له ـ في ايجاز ـ في الفقرة التالية قبل التعليق عليه ومساجلته.

رابعاً: في فرضية «ليس في الإمكان...» عند دعاة «الاتفاق»

يقدم دعاة «الاتفاق»، من الجهاز القيادي الفلسطيني وطاقم مستشاريه، مبادرتهم بتوقيع اتفاق مع الحكومة الصهيونية بأنها تعبير عن ممارسة ذاتية لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وتكيّف اضطراري مع ظرفية صعبة تعمل ضد حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية، سواء في مشهديها الدولي والاقليمي، أو على صعيد الحقائق اليومية التي تنشأ وترسخ داخل الأرض المحتلة فتولّد نتائجها المادية والنفسية السلبية:

١ ـ على الصعيد الأول، ينبري أكثر من صوت للقول: إن ما فعلته قيادة م. ت. ف. هو من صميم سيادة المنظمة واستقلالية قرارها الوطني، وأن أحداً لا يملك أن يعترض على حقها في ممارسة هذه الاستقلالية وتلك السيادة، وخصوصاً أولئك الذين حوّلوا ـ باستمرار ـ قضية الشعب الفلسطيني إلى مادة للتوظيف في الصراع الاقليمي وإلى مادة للاستهلاك الايديولوجي داخل كياناتهم، فيما هم تدخلوا ـ في مناسبات عديدة ـ لتقليم أظافر الثورة الفلسطينية في موجات من التصفية رهيبة، وفرخوا دكاكينهم، ونظموا مسلسلات من الانشقاقات والفتن الداخلية لاستنزاف قواها واحتوائها بعد إجهاض نفسها الوطني الثوري. وعليه، حين تقوم منظمة التحرير بممارسة سيادتها، فإنما تمارس فعل افتكاك لقضية ضاعت ـ أو تكاد ـ في تلابيب التوظيف العربي المرتد سلباً على القضية الفلسطينية والقضية العربية...

لا شك ـ كما أسلفنا القول ـ في أن معركة صيانة القرار الوطني الفلسطيني من المصادرة الرسمية العربية، كانت معركة وطنية مشروعة لحماية الهوية الوطنية الفلسطينية من التبديد،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وحماية الثورة الفلسطينية من الاحتواء العربي الرسمي. غير أنه تبقى هناك مسافة جوهرية كبيرة بين الاستقلالية والانعزالية. فالذي تقوم به قيادة المنظمة الآن ليس استقلالاً عن الأنظمة العربية، بل انعزالاً عن النضال العربي كائنة ما كانت أوضاعه الراهنة المتردية. إنها لا تفك ارتباطها بحكومات عربية، بمقدار ما تفكه بالشعب العربي، حين تضخّم من الطابع الفلسطيني للصراع مع اسرائيل، وحين تعطي اسرائيل حق احتلال الأرض، وحق التوسع الاقتصادي في المنطقة العربية، مغلقة الباب أمام أي احتجاج وطني عربي أو اسلامي بدعوى عدم التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية! وما يخشاه المرء أن تذهب هذه الانعزالية ببعض أصحابها في المستقبل إلى التنظير لكونفدرالية، أو فدرالية بالأحرى، فلسطينية ـ اسرائيلية بدعوى تحقيق مشروع التعايش الاسلامي ـ المسيحي ـ اليهودي، ربما يكون مخرجاً لمأزق العجز عن تحقيق مشروع الدولة المستقلة واستعادة القدس. وهذه ستكون خاتمة مطاف القرار الوطني الفلسطيني المستقل الذي سينتقل من طور المصادرة العربية إلى طور المصادرة الاسرائيلية!

٢ ـ وكما يجري التذرّع باستقلالية القرار الوطني، يجري التذرّع بالظرفية الجديدة الناتجة من حصيلة التحوّلات التي شهدها العالم والمنطقة وانعكست على القضية الفلسطينية وعلى أوضاع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة. في معرض التذرّع بهذه الظرفية، يشير دعاة «الاتفاق» إلى أربعة عناصر سلبية في صورة الوضع الراهن محتجين بها للدفاع عن مبادرة «الاتفاق» بصفتها أهون الأضرار التي يمكن أن تتلقاها القضية الفلسطينية الآن وفي المستقبل القريب:

يتمثّل **العنصر الاول** في الانقلاب الخطير الذي أصاب ميزان القوى العالمي والاقليمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة «الاشتراكية» واندلاع حرب الخليج وما خلفته من نتائج رهيبة كان منها تدمير القدرة الاستراتيجية العراقية وإخضاع المنطقة العربية للاحتلال الأطلسي المباشر وللسيطرة الأمريكية المطلقة. وقد صبّ هذا الاختلال الحاد ـ الذي أصاب ميزان القوى العالمي والاقليمي ـ في مصلحة تراكم القوة والنفوذ لدى الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل. وكان ذلك سبباً مباشراً في قدرة الادارة الأمريكية على أن تنظم ـ دون كبير مقاومة ـ مؤتمراً اقليمياً للتسوية تحت رعايتها ـ وبشروطها ـ ضمن مسعى لاستثمار نتائج انتصارها الدولي والاقليمي. وعليه، لم يكن أمام المنظمة ـ يقول دعاة «الاتفاق» ـ إلّا أن تدخل «معركة» التسوية، بعد فقدانها الدرع الاستراتيجي الدولي والعربي، «**لإنقاذ ما يمكن انقاذه**»، وحتى لا ينسدل ستار التسوية على مشاهد لم يشارك ممثلو الشعب الفلسطيني في صنعها بما يضمن جزءاً من حقوقه.

ويتمثّل **العنصر الثاني** في الضائقة الاقتصادية التي ألمّت بالشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وبمنظمة التحرير الفلسطينية جراء الحرب الاقتصادية التي شنّتها حكومات المال العربية لاستنزاف الانتفاضة والوضع الداخلي في الأرض المحتلة، ولإركاع المنظمة انتقاماً من الموقف الفلسطيني في حرب الخليج ـ المساند للعراق ـ وتنفيذاً لمطلب أمريكي بتهيئة المسرح الاقليمي لاستقبال مشروع التسوية الجديد. وأمام شحّ الموارد أمام الانتفاضة والمنظمة، كان لا بد من مبادرة لوقف هذا النزيف الذي يدمّر شروط الحياة في الأرض المحتلة ويخرب المؤسسات الوطنية الفلسطينية. فكان الدخول في التسوية، وكان توقيع «الاتفاق».

أما **العنصر الثالث**، فيتعلق بمخاطر تزايد القضم الترابي الاسرائيلي لما تبقّى من الأرض المحتلة من خلال تكثيف حركة الاستيطان فيها، وتطويق المدن والقرى العربية بأحزمة من المستوطنات، خصوصاً بعد تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين اليهود السوفيات على فلسطين، ومنح الادارة الأمريكية ضمانات القروض للدولة الصهيونية. وقد رأى بعض القيادات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الفلسطينية ـ في هذا المناخ ـ أن الزمن يلعب ضد حقوق الشعب الفلسطيني، وأن الوقت قد حان لمبادرة سياسية توقف هذا النزيف الترابي، وتنقذ ما تبقّى من الأرض من جرافة الاستيطان.

فيما يتلخص العنصر الرابع في ما اعتبرته بعض الأوساط القيادية حاجة متزايدة لدى فلسطيني «الداخل» إلى «حلّ ما» يضع حدّاً لمعاناتهم ومحنتهم المديدة، ويوقف تدهور شروط الحياة، ويَفْتَكّ ما تبقى من الأرض من الزحف الاستيطاني. وكم استدل هذا البعض على موقفه بالتأييد الشعبي العارم الذي لقيه قرار المشاركة في «مؤتمر مدريد للسلام» قبل عامين، وبمظاهرات الفرح التي ودعت الوفد الفلسطيني المفاوض لحظة التحاقه بالمؤتمر. مثلما استدل على ذلك بتأييد مختلف المؤسسات الوطنية والشعبية في الأرض المحتلة ـ وعلى رأسها «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» ـ لموقف القيادة في تونس من المفاوضات الجارية في واشنطن.

إن كل هذه العناصر مثّلت مجتمعة ـ وبتفاوت ـ عوامل حملت قيادة م. ت. ف. على خوض تحدي التسوية، والذهاب فيه إلى إبرام صفقة مع اسرائيل لانتزاع ما يمكن انتزاعه قبل أن يستفحل الوضع فلا يعود ثمة شيء يُتَفاوَضُ عليه. ويمكن القول ان مجمل هذه الأطروحة التي تبنّاها دعاة «الاتفاق» تلخصها مقولة «ليس في الإمكان أفضل مما كان»!

خامساً: نقد منطق الظرفية: نحو قراءة استراتيجية لمستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني

لا شك أن الفرضية التي يقوم عليها منطق دعاة «الاتفاق»، كما عرضنا بعض أهم دفوعاته، هي أن ظرفية النضال الفلسطيني الراهنة ظرفية صعبة ولا تسمح بأكثر مما أمكن الحصول عليه. ولا نشك في أنها ظرفية صعبة وسيئة للغاية. غير أن المشكلة الأساس هي في أن يبني المرء استراتيجية عمل على أساس معطياتها، لأنها لن تكون سوى ثمرة أوضاع تلك الظرفية! وهذه نقطة الخلاف الجوهرية مع دعاة «الاتفاق».

إن الفارق في الإدراك بين صنّاع القرار في الوطن العربي ـ وضمنهم صانعو القرار في منظمة التحرير ـ وصنّاع القرار في الدولة الصهيونية، يكمن في أن الأولين يفكرون في الصراع العربي ـ الصهيوني ويقرأون في لوحته تحت تأثير حقائق الظرفية الجارية، لذلك غالباً ما يخطئون الاختيار، وينجرون إلى التفريط في الحقوق. بينما يتمسك الآخرون بقراءة صورة هذا الصراع في مدى أبعد، بهاجس استراتيجي استشرافي، يضع في حوزة قرارهم مادة أوفر للاختيار المحسوب بما يوفر عليهم التفريط في ما يَعُدُّونه «حقوقاً» لهم. لذلك لم يتنازلوا منذ قيام دولتهم عن شيء من برنامجهم التلمودي التوسعي. والفارق بين هذين الإدراكين هو الذي أثمر صفقة غزة ـ أريحا الخاسرة فلسطينياً والمربحة اسرائيلياً!

إن الحقائق الجديدة التي أفرزها الصراع العربي ـ الصهيوني في السنوات الأخيرة، أو التي نشأت في المحيطين الاقليمي والدولي، ولم يستوعبها «الاتفاق» الفلسطيني ـ الاسرائيلي، هي حقائق تلعب ـ موضوعياً ـ ضد وهم «اسرائيل الكبرى» وضد رغبة الدولة الصهيونية ونخبها الحاكمة في الاحتفاظ بالضفة والقطاع أو ضمهما إليها رسمياً. والمفارقة أن العقل الصهيوني يدركها جيداً، ويتحسّب لها، ويرتّب أوضاعه ـ منذ الآن ـ للتناسب مع احتمالاتها وتجنب نتائجها السيئة على استمراره ككيان. بينما لا يبدو العقل الفلسطيني ـ الحاكم ـ قادراً على التقاطها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والتكيّف معها بالاستثمار السياسي طويل الامد! ويهمنا ـ في هذا السياق ـ أن نعيّن، على وجه السرعة، ومن باب التمثيل فقط، أربع حقائق رئيسية منها:

الحقيقة الأولى، هي تزايد بروز علامات دالة على صعوبة ـ بل استحالة ـ استمرار عيش الكيان الصهيوني على المعونة الخارجية، وخصوصاً تلك التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كانت هذه المعونة مبرَّرة ـ في ما مضى ـ لسببين على الأقل: **اولهما**، انها كانت نوعاً من استثمار أمريكي في قوة اقليمية رُسمت لها وظيفة في إطار الصراع القديم: شرق/ غرب كقاعدة من قواعد مراقبة النفوذ السوفياتي في المنطقة وردع تمدّده عند الاقتضاء. وبالنظر إلى الحجم الكبير من الانفاق الدفاعي الأمريكي ـ والغربي ـ على استراتيجية ردع النفوذ السوفياتي في مناطق المصالح الاقتصادية الغربية، كان الإنفاق على اسرائيل ـ دعماً وتمويلاً ـ خسارة غير ذات بال، ولا تحتسب خسارة إذا ما نُظر إلى عائدات وظيفتها. **وثانيهما**، أن هذه المعونة كانت تقدَّم في ظروف اداء متوازن للاقتصاد الأمريكي، ولم تكن عبئاً حقيقياً على موازنة الدولة الفدرالية أو حلفائها في الغرب. أما الآن، فقد تغيّرت الصورة كثيراً: انهار الاتحاد السوفياتي ومنظومته «الاشتراكية»، وتعرض الاقتصاد الغربي ـ وخصوصاً الأمريكي ـ لأزمات متلاحقة تفرض إعادة النظر في سياسات الانفاق الخارجي، ابتداء من العام ١٩٩٥. وسيكون على اسرائيل أن تتدبر أمورها في المستقبل القريب، بعيداً عن المراهنة على الدعم الخارجي. وهذه الحقيقة في أساس الحماس الأمريكي للتسوية، و «اتفاق» غزة ـ أريحا الذي نزلت لتسويقه ودعمه بكل إمكانات الضغط التي تملكها.

الحقيقة الثانية، وهي على علاقة بالأولى، تتمثّل في حاجة اسرائيل إلى تأمين ظروف بقائها واستمرارها من داخل المحيط الاقليمي الذي تعيش فيه. وهذا مما لن يتأتى لها إلاّ برفع حالة الحصار والمقاطعة العربية المفروضة عليها، وتطبيع علاقتها بالدول العربية لتتمكن من دخول الأسواق العربية واستقبال المنتجات الزراعية والنفط واليد العاملة والاستفادة من الثروات المائية العربية. وهذا يفرض عليها إنهاء حالة الحرب. وسيكون ثمن ذلك التخلي عن احتلالها لأراضي العام ١٩٦٧ والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على هذا الجزء من فلسطين. ومع أن هذا المشهد يتعارض مع مشروع «اسرائيل الكبرى» التلمودي التوسعي، إلاّ أنه صار خياراً لا مهرب منه لتأمين البقاء، خصوصاً حينما انهارت نظرية الردع التقليدية التي كانت تبرر الاحتفاظ بالضفة والقطاع كحزام أمني لحماية العمق الاستراتيجي الاسرائيلي من مخاطر قد تنجم عن أي اكتساح عربي محتمل بالقوى المدرعة. على أن العقل الصهيوني قادر على أن يتحمّل هذه الخسارة الترابية إذا كان ثمن وقف التوسع العسكري هو فتح الباب أمام التوسع الاقتصادي في المنطقة العربية حيث يصبح المال والتكنولوجيا الصهيونيين القوة الضاربة بدل الجيش، وحيث يصبح أمن اسرائيل مضموناً في العواصم العربية بدل أن يضمنه الحزام الجغرافي في الضفة والقطاع.

والحقيقة الثالثة، تكمن في تراجع قدرة الكيان الصهيوني التقليدية على احتكار القوة العسكرية الاستراتيجية بعد سابقة حرب الخليج الثانية، التي أبانت فيها الضربات الصاروخية العراقية للعمق الاسرائيلي كم إن أمن الدولة والمجتمع الصهيونيين هش أمام قرار حقيقي للمواجهة تتخذه دولة عربية أو اسلامية من التي تمتلك أسلحة الدمار الكلي. وإذا كان التسليح العراقي قد كَسَر احتكار القوة الذي تمتعت به اسرائيل طويلاً، فإن التسليح العربي والايراني والباكستاني المتزايد سيوسّع من شقة ذلك الكسر، وقد يذهب في تقليص الفجوة العسكرية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والعلمية إلى حد تحقيق التوازن الاستراتيجي، إن لم يقد - إذا توافرت شروط سياسية على صعيد عقيدة النخب الحاكمة - إلى إلحاق الضرر المادي بالكيان الصهيوني. إن سوق السلاح لم تعد مقفلة جداً كما في السابق؛ والخبراء في النظام الدفاعي المتطور - بما فيه النووي والجرثومي - تزايدوا بعد انفراط «المعسكر الاشتراكي»، ومنهم من هم من بني جلدة العرب والمسلمين في جمهوريات آسيا الوسطى (السوفياتية سابقاً). وهذا كله يهدّد بأن يحدث تعديلاً حاسماً في علاقات القوة العسكرية الاقليمية، وقد يهدّد بمفاجأة الأمن الصهيوني من حيث لم يحتسب سدنته من الخبراء أو أدوات الرصد المتطورة. وإذا كانت صواريخ العراق التي زارت تل أبيب وحيفا ذات شحنات تقليدية، فما الذي يمنع أن تكون الزيارة القادمة - في بحر سنوات أو عقد أو عقدين - بصواريخ مشحونة بـ «خيار شمشون»، ومن مناطق أبعد من بغداد، خصوصاً إذا ما نجح الاسلاميون «المتطرفون» أو القوميون العقائديون في كسر بعض حلقات السلسلة في المنطقة واستلام السلطة؟!

إن هذا الإدراك المتزايد للمخاطر التي تتهدد الأمن الصهيوني في المراحل الحالية والمستقبلية - بعد الحقائق العسكرية التي نبّهت إليها حرب الخليج - يكاد يتحوّل إلى عقيدة جماعية لدى العسكريين والسياسيين وخبراء الاستراتيجيا في الدولة الصهيونية. وهم يرتبون عليه خططاً أكثر تواضعاً من تلك التي يتوقعها بعض من يهرولون طالبين الصفح من «الوحش الاسرائيلي الكاسر».

أما **الحقيقة الرابعة**، فتتعلق بتنامي «الخطر الاسلامي» في فلسطين والجوار العربي والاسلامي من منظور الأمن الاسرائيلي. فالحركة الاسلامية ناشطة في الضفة والقطاع والقدس من خلال ما تقوم به «حماس» و «الجهاد» وسواهما؛ بل هي تحقق تفوقاً على الدور التقليدي للحزب الشيوعي في أوساط عرب أراضي العام ١٩٤٨. وهي ناشطة في جنوب لبنان من خلال موجات العمليات الوطنية المسلحة التي تقوم بها المقاومة الاسلامية وحزب الله. كما انها تمثّل القوى الأرجح احتمالاً للعب دور حاسم في رسم مستقبل بلدان عربية مجاورة لفلسطين كمصر والأردن، فضلاً عن أن نفوذها اتسع في مجموع المحيط الاقليمي من الجزائر وتونس إلى اليمن والخليج مروراً بالسودان. وقد قدمت تجربة افغانستان درساً عن قدرة الاسلام على تعبئة الحقل السياسي الوطني ومدّه بطاقة للدفع مذهلة. وتعرف اسرائيل أن تجاهل «الخطر الاسلامي» سيكون انتحاراً سياسياً لها في المدى القادم، لكنها تعرف - في المقابل - أن التيار الاسلامي ليس من نوع التيارات التي يمكن التفاهم معها لتحقيق تسوية ما. بل وقبل أن تضطر إلى التفاوض معه، فالأفضل البحث عن هذه التسوية مع من لديه الاستعداد لذلك (= منظمة التحرير) للخفض من كلفة التنازل، ووضع المنظمة أمام مسؤولية احتواء هذا الخطر؛ إن اسرائيل تقبل بأن يتخذ الصراع شكلاً سياسياً ووطنياً بينها وبين حركة وطنية علمانية - هي م. ت. ف. - على أن يتحوّل إلى صراع ديني تغامر بأن تفقد فيه كل شيء.

هذه هي الصورة المستقبلية للصراع العربي - الصهيوني، كما يتمثّلها العقل الصهيوني. وهي صورة تختلف عن تلك التي يرسم العرب والفلسطينيون خططهم السياسية في ضوء معطياتها. لذلك يظهر الفارق فادحاً بين **ما يمكن** أن تقدمه اسرائيل من تنازلات مرحلية، وبين **ما يحصل** عليه العرب والفلسطينيون في صفقات خاسرة!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

خاتمة

نستطيع القول ـ على سبيل الاستنتاج ـ إن اسرائيل تحتاج إلى تسوية سياسية للصراع في هذه المرحلة وفي الفترات القادمة. وتعرف أن ثمن الحصول على اندماجها في المنطقة ورفع الحصار عنها والتطبيع مع الدول العربية هو الانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب العام ١٩٦٧ والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على هذا الجزء من تراب فلسطين. وهذه المعادلة تتزايد ضغطاً مع الزمن. لذلك تسعى الدولة الصهيونية إلى التقليل من كلفة التنازلات التي ستكون مضطرة إلى تقديمها ثمناً للتطبيع. وليس أفضل لها على سبيل ذلك المسعى سوى استعجال هذه التسوية لاستشعار الظرفية الصعبة التي يمرّ بها الوطن العربي بغية استدرار تنازلات انظمته وقياداته، بما فيها قيادة المنظمة، وهي موضع الاستهداف. ومما يؤسف له أن قيادة م. ت. ف. «لم تقرأ» جيداً هذه الحاجة البنيوية لدى اسرائيل، ولم تنتظر ظروفاً أمثل لاستثمار تلك الحاجة بما يرفع من سقف مطالبها وحقوق شعبها، فاستغرقت ـ بدلاً من ذلك ـ في تأمل هذه الظرفية، فكان خيار غزة ـ اريحا «أولاً» (!) ثمرة ذلك الاستعجال.

ولكن، هل يتعلق الأمر، فعلاً، بمشكل معرفي: بخطأ في قراءة صورة الموقف بعد سنوات قادمة تكون فيها تنازلات الدولة الصهيونية قد نضجت للقطاف؟ كاتب هذه السطور لا يستصغر كفاءة العقل السياسي الفلسطيني الحاكم في تمثّل أوضاع المستقبل ودرس احتمالاته. ولهذا يميل إلى الاعتقاد أن القضية سياسية في الجوهر وليست معرفية. وهي تتعلق ـ في المقام الأول ـ برغبة قيادة المنظمة في استباق نتائج التفاعلات المُعْتمِلة في جسم الحركة الوطنية الفلسطينية، بأخذ زمام المبادرة من القوى المرشحة لقيادة العملية الوطنية، وأعني بها الحركة الاسلامية والجيل الجديد للمنظمة في داخل الأرض المحتلة. **إنها معركة القيادة في تونس مع المركز الوطني في الداخل.**

وبعد هذه النكسة التي أصيبت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، لا بديل ـ في ما نقدر ـ إلاّ بإعادة بناء منظمة التحرير ومؤسساتها الوطنية، بإجراء إصلاح ديمقراطي، وتجديد قواها من خلال إدخال الجيل الجديد إلى مراكز القرار والإدارة، وتحقيق الوحدة الوطنية من خلال إدخال التيار الاسلامي إلى اطار المنظمة. ودون ذلك شريط درامي من العذاب المجاني □

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية